الأمم المتحدة

A/57/344

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٥ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يستجيب هذا التقرير للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن النتائج التي انتهى إليها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد اعتُبر المؤتمر على نطاق واسع نقطة تحوُّل في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء التعاون الإنمائي ونقطة مرجعية جديدة لتقرير السياسات بشأن أوجه الترابط بين قضايا التمويل المحلي والدولي، والتجارة وقضايا التنمية الأخرى. وبعد تقديم عرض عام للملامح الرئيسية التي اتسمت بها الأعمال التحضيرية للمؤتمر ومساهمتها في نجاحه، يقدم التقرير السمات البارزة لوثيقته الختامية الرئيسية، توافق آراء مونتيري. ويقدم التقرير أيضا سردا للقضايا الرئيسية التي تناولتها اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها أصحاب المصلحة المتعددين، وعددها ١٢ اجتماعا، خلال الجزء الوزاري وجزء القمة من المؤتمر. وعلاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يلخص التقرير نهجا إزاء ''كفالة تقديم دعم فعال لأعمال الأمانة للمؤتمر، عملا بالفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري، واستنادا إلى الطرائق الابتكارية القائمة على المشاركة والترتيبات التنسيقية ذات الصلة المستخدمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر''.

* A/57/150.

** قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات في آب/أغسطس ٢٠٠٢، بغية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المتعلق بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية فضلا عن نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢.

151002 151002 02-53541 (A)
0253541

أولا – معلومات أساسية

١ – مثّل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية نقطة تحوُّل في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء التعاون الإنمائي. وقد كان أول مؤتمر على مستوى القمة، يُعقد برعاية الأمم المتحدة، ويجتمع كي يتناول، بطريقة متكاملة، القضايا المالية الرئيسية والقضايا المتصلة بالتنمية العالمية. وباجتماع ما يربو على ٥٠ رئيس دولة أو حكومة وما يربو على ٢٠٠ وزير للخارجية والمالية والتجارة والتعاون الإنمائي في مونتيري، أي أكبر مجموعة من المسؤولين عن القطاع المالي والاقتصادي وغيرهما من القطاعات تشارك على الإطلاق في حدث ترعاه الأمم المتحدة، نجح المؤتمر في وضع التمويل لأغراض التنمية في مركز الصدارة من جدول الأعمال العالمي.

٢ – وقد عُرف النظر الحكومي الدولي في قضايا التمويل لأغراض التنمية في الأمم المتحدة، منذ الأيام الأولى للفريق العامل المخصص لتمويل التنمية، بأنه عملية التمويل لأغراض التنمية. ويمثل مؤتمر مونتيري تتويجا لهذه العملية ومنطلقا لإيلاء اهتمام متجدد ومركّز لهذه القضايا الحاسمة في الفترة المقبلة على السواء.

٣ – أما قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٤، الذي شكل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، فقد حدد الولاية العريضة لعملية التمويل لأغراض التنمية. وحدد القرار القصد الرئيسي منها على النحو التالي: معالجة قضايا وطنية ودولية وشاملة تتعلق بتمويل التنمية على نحو شامل في سياق العولمة والاعتماد المتبادل والتعرف على وسائل لضمان توافر موارد مالية كافية لبلوغ الأهداف التي حددتها مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في التسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. ووفر اعتماد الإعلان بشأن الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ دعما ذا شأن للعملية وكان عاملا رئيسيا في النجاح الذي تحقق في مونتيري.

٤ – وأقرت اللجنة التحضيرية جدول أعمال عريض النطاق يشمل ستة مواضيع رئيسية مترابطة يمثل كل منها جزءا لا يتجزأ من التمويل لأغراض التنمية وهي: تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية؛ والاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى؛ والتجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني لأغراض التنمية بجملة وسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والديون الخارجية؛ ومعالجة القضايا الشاملة وهي: تعزيز تساوق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية[١]. وكان اتباع نهج متكامل إزاء هذه المواضيع عنصرا مميزا رئيسيا لعملية التمويل لأغراض التنمية.

٥ – ويبين توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لأغراض التنمية[٢] كلا من جدول الأعمال الشامل والنهج الكلي اللذين تميزت بهما العملية طوال الوقت. وبدلا من أن يمثل التوافق في الآراء مقصدا نهائيا، فإنه يوفر منطلقا لبناء تحالف عالمي جديد لأغراض التنمية يشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ويستند التحالف من هذا القبيل إلى تملُّك البلدان النامية لتنميتها بالكامل ووجود التزام متجدد لدى المجتمع الدولي بدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية.

٦ – أما العناصر الأولى لعملية التمويل لأغراض التنمية، وهي حوار حكومي دولي مفتوح ومؤسسة جديدة لاشتراك الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وحوار فعال يجريه القطاع المدني وقطاع الأعمال التجارية مع الأوساط الحكومية الدولية، وتهيئة بيئة عمل ابتكارية مشتركة بين الأمانات فيما بين جميع الجهات المؤسسية الرئيسية، فقد تلاقت جميعها بفعالية في مونتيري.

٧ – وتمكّن المؤتمر أيضا من الاستفادة من كثير من الملامح الابتكارية التي تميزت بها العملية التحضيرية. وشملت

هذه مجموعة من الدورات غير الرسمية العريضة النطاق بشأن كل عنصر من عناصر جدول الأعمال؛ والاستفادة من الجهات التيسيرية الحكومية الدولية بصورة ابتكارية؛ وزيادة عمليات التفاعل غير الرسمي بين الوفود الحكومية لدى الأمم المتحدة وزملائهم في المجالس التنفيذية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجالس ولجان منظمة التجارة العالمية؛ ووجود استعداد للاتفاق على مسائل السياسات العريضة وتجنب المفاوضات المستفيضة على النصوص؛ ووجود نص بالتوافق بالآراء أوصت به اللجنة التحضيرية في دورتها الختامية كي يعتمده المؤتمر. ومما زاد في تعزيز هذه النهج الابتكارية إزاء الحوار الحكومي الدولي في مونتيري حيث اشترك الممثلون الحكوميون الرفيعو المستوى لمدة ثلاثة أيام في تبادل مكثف لوجهات النظر اتخذ شكل اجتماعات مائدة مستديرة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية التمويل لأغراض التنمية.

٨ - واتسم حوار المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية بالعمق أيضا في مونتيري. فاستضافت المجموعتان منتدى في مونتيري كان مفتوحا لأصحاب المصلحة الآخرين في عملية التمويل لأغراض التنمية. واستضافت مجموعتان إضافيتان، البرلمانيون والسلطات المحلية، اجتماعات خاصة بشأن الآثار المترتبة على توافق آراء مونتيري بالنسبة لأوساطهما المناصرة. واشتملت مشاركة المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية في العملية، في عام ٢٠٠٠، على يومين من ”جلسات الاستماع“ الخاصة لتمكين كل مجموعة من تعريف الممثلين الحكوميين بوجهات نظرها؛ ومشاركة ممثلين من هذه المجموعات في الدورات الرسمية وغير الرسمية للجنة التحضيرية وفي اجتماعات المائدة المستديرة والجلسات العامة للمؤتمر؛ واستهلال عملية مخصصة لاعتماد فرادى الكيانات ومؤسسات أعمال تجارية في العملية الحكومية الدولية؛ ومشاركة أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية في جلسات الإحاطة مع قيادة قطاع الأعمال التجارية.

٩ - كما اشتمل دعم الأمانة لعملية التمويل لأغراض التنمية ملامح ابتكارية هامة اتسمت بازدياد طابع المشاركة فيها إلى حد كبير وتوجهها نحو زيادة تملك نتيجة العملية إلى أقصى حد على نطاق المنظومة (انظر في هذا الصدد الفقرات ١٢-١٥ أدناه).

١٠ - واستكمل الملمح الابتكاري لعملية التمويل لأغراض التنمية الممارسات الطويلة الأمد المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة للإعداد للمؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة. فقد أعدت اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية، فرادى ومجتمعة، منظورات إقليمية بشأن التمويل لأغراض التنمية؛ وأسهمت الوكالات المتخصصة بمقترحات وتوصيات بشأن مسائل التمويل القطاعية؛ واستضافت معاهد البحث المتخصصة حلقات دراسية وأفرقة مناقشة رفيعة المستوى بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالعملية. وظلت جميع الجهات الفاعلة في العملية على علم بأنشطة بعضها البعض عن طريق إعلانات إلكترونية، موقع التمويل لأغراض التنمية على الشبكة العالمية (www.un.org/esa/ffd)، والمنشورات وجلسات الإحاطة الدورية التي تعقدها الأمانة العامة.

ثانيا - وقائع المؤتمر

١١ - حدد المجتمع الدولي، من خلال توافق آراء مونتيري، نقطة مرجعية جديدة تتعلق بتقرير السياسات بشأن ترابط قضايا التمويل المحلي والدولي والتجارة والتنمية. وفي أعقاب المؤتمر، سعى التوافق في الآراء إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تجميع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع الدولي كي يتناولوا بفعالية هذه القضايا في الفترة المقبلة. وفي مونتيري، بالإضافة إلى اعتماد التوافق في الآراء، اجتمع الزعماء الحكوميون والوزراء من جميع أنحاء العالم ورؤساء

المؤسسات المالية والتجارية الدولية الرئيسية والمديرون التنفيذيون للأعمال التجارية وقادة المجتمع المدني في اجتماعات مائدة مستديرة غير رسمية وأجروا تبادلا غير مسبوق لوجهات النظر. وبالاقتران بالبيانات الرسمية المدلى بها في الجلسات العامة والعدد الكبير من الأنشطة السابقة للمؤتمر والموازية له، لم تؤد اجتماعات المائدة المستديرة إلى تعميق التفهم المتبادل من نطاق عريض من المنظورات فحسب بل أدت أيضا إلى اتخاذ مبادرات وعقد التزامات فردية أو جماعية جديدة؛ يشار إليها في تقرير معنون ''جهود متابعة أعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية '' (A/57/319) المقدم من الأمين العام في إطار هذا البند عملا بالفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري وقرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء الذي أيدت فيه الجمعية العامة التوافق في الآراء.

ألف – توافق آراء مونتيري

١٢ – يمكن القول بأن توافق آراء مونتيري[٢] وثيقة ملك لجميع أصحاب المصلحة الذين ساهموا في وضعها: الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المقام الأول التي مثّل كثير منها في مونتيري رؤساء الدول أو الحكومات فضلا عن وزراء الخارجية والمالية والتجارة والتعاون الإنمائي؛ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي لم يمثلها رؤساؤها التنفيذيون في مونتيري فحسب بل أسهمت إسهاما حاسما في العملية التحضيرية للمؤتمر؛ والمصارف الإنمائية الإقليمية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وكثير من عناصر منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية التي شاركت بنشاط في العملية وفي المؤتمر ذاته. وفي هذا الصدد، يمثل توافق آراء مونتيري التزاما مشتركا بين الوزارات والمؤسسات لم يسبق له مثيل.

١٣ – ويكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة لا ترجع فحسب إلى الأطراف فيه بل أيضا، كما لوحظ أعلاه، لأن عملية التمويل لأغراض التنمية قد سعت منذ البداية إلى تناول القضايا الوطنية والدولية والشاملة المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية بطريقة شاملة وفي سياق العولمة والترابط. وبفضل رؤية المفاوضين على التوافق في الآراء الذين أصروا على ترابط المجالات الرئيسية الست التي اختارتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر كمحور التركيز الموضوعي لأعمالها، اتفق في المراحل المبكرة من المفاوضات على أنه من الضروري تناول تعبئة الموارد لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. واعترف أيضا بأن تناول القضايا الأساسية المتعلقة بالإدارة الاقتصادية على الصعيد الوطني يتطلب بذل جهد مماثل في مجال الحكم على الصعيد العالمي. وفي العادة، وجد أن القضايا المحلية من قبيل بناء القدرات والضرائب ومكافحة الفساد لها أبعاد دولية لا يمكن تجنبها، وتتطلب تعاونا مشتركا بين الدول. كما رئي أن بعض الشواغل الدولية، بما فيها تحديد مناخ موات للاستثمار المباشر الأجنبي، ترتبط ارتباطا مباشرا بمتطلبات تشجيع الاستثمار المحلي.

١٤ – ومن الجدير بالذكر أيضا أن عددا من المقترحات المقدمة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما فيها منظمات المجتمع المحلي وقطاع الأعمال التجارية، أُدرجت في توافق آراء مونتيري. وسعت الحكومات عن عمد إلى توسيع نطاق التماس مختلف الأفكار من جميع المصادر التي من شأنها أن تسهم في الوثيقة الختامية وفي متابعتها المطردة.

١٥ – وبُذلت جهود كبيرة في المفاوضات للتوصل إلى نص موجز يحظى بالتوافق في الآراء. ومع أن الوثيقة الختامية ركزت على سياسات التمويل والاقتصاد والتنمية، فإنها تتضمن كجزء لا يتجزأ من ''المجموعة'' المتعلقة بالسياسات شواغل هامة بشأن الحماية الاجتماعية، وتوزيع الدخل، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، ضمن ضرورات اجتماعية أخرى. ولا يتحرج التوافق في الآراء من أن يتناول صراحة الأبعاد السياسية للمشاكل الاقتصادية التي تتطلب اتباع نهج

فعالة قائمة على المشاركة إزاء تقرير السياسات. وثمة جزء هام أيضا من التوافق في الآراء هو الاتفاق المتوصل إليه بشأن النهج الجديدة المتبعة لضمان التنفيذ والمتابعة بصورة دينامية مطردة قائمة على المشاركة.

باء - اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصالح المتعددين

١٦ - على النحو الموضح فعلا، وفر مؤتمر مونتيري تبادلا ''رباعيا'' هاما لوجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة من المؤسسات والمجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية. وعُقد اثنا عشر اجتماع مائدة مستديرة تفاعلي لأصحاب المصالح المتعددين ضمن إطار المؤتمر خلال الجزء الوزاري وجزء القمة كليهما شارك فيها نحو ٨٠٠ مشارك. وكان من بين المشاركين وفود حكومية (٤٨) ومسؤولون من أصحاب المصالح من المؤسسات (٨) وممثلون لمنظمات المجتمع المدني (٧) وقطاع الأعمال التجارية (٧). وكانت مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة الثمانية المعقودة خلال الجزء الوزاري هي ''الشراكات في تمويل التنمية'' و ''التساوق لأغراض التنمية''. وتداولت أربعة اجتماعات مائدة مستديرة في جزء القمة موضوع: ''التمويل لأغراض التنمية: استشراف المستقبل''. وأُدرجت في تقرير المؤتمر[٣] موجزات قدمها الرؤساء لجميع اجتماعات المائدة المستديرة.

١٧ - واتسم الحوار في جميع اجتماعات المائدة المستديرة بالثراء في المنظورات والأفكار. وفي حين انصب التركيز على القضايا الإنمائية والمالية فقد احتلت شواغل من قبيل الإرهاب وبلاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مكانا في الصورة. وحظيت الأبعاد الاجتماعية الحاسمة للتنمية طويلة الأجل باهتمام كبير في كثير من الأنشطة. وقدم عدة مشاركين مقترحات أو مبادرات جديدة. وحظي التزام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بزيادة مخصصاتهم من المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة بترحيب على نطاق واسع بوصفه علامة على عكس الاتجاهات السلبية في هذا الصدد.

١٨ - وكان الحوار الحر في مختلف اجتماعات المائدة المستديرة ينحو إلى التلاقي على طائفة من القضايا الرئيسية. وبدلا من محاولة إيجاز وقائع كل اجتماع مائدة مستديرة، ترد أدناه أبرز نقاط المناقشات التي جرت في كل مجموعة من اجتماعات المائدة المستديرة يليها عرض عام للقضايا المتكررة فضلا عن الفجوات التي جرى التعرف عليها في اجتماعات المائدة المستديرة، وعددها ١٢ اجتماعا.

"إقامة شراكات لتمويل التنمية"

١٩ - نوقش مفهوم الشراكات في سياق الجهود الوطنية والدولية المبذولة لحفز التنمية مناقشة مستفيضة. واعتبر عدة وزراء أن توافق آراء مونتيري بمثابة تجسيد لشراكة جديدة من أجل التنمية: وعلى الصعيد الوطني ينبغي أن تقوم الشراكة على المسؤوليات المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وينبغي أن تنطوي على تكامل الجهود والأدوار، وعلى الصعيد العالمي، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تتابع التنمية بوصفها مسؤولية مشتركة. وتعتبر الشراكات فيما بين البلدان والمؤسسات الإنمائية وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني شراكات حاسمة لتحقيق مزيد من اتساق السياسات والتنمية السريعة.

"التساوق لأغراض التنمية"

٢٠ - تناول المشاركون أبعاد التساوق المختلفة: الوطنية والإقليمية والدولية - ضمن المؤسسات الدولية والجهات المانحة والبلدان المتلقية، وضمن الأهداف والسبل. وجرى التركيز بوجه خاص على أهمية التساوق فيما بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشارت بيانات كثيرة إلى

أن التساوق يجب أن يبدأ في ''الداخل''، فيما بين مختلف الوزارات الوطنية. وفي غالب الأحيان تعبر الدول الأعضاء عن آراء مختلفة في منظمات مختلفة، مما يجعل تلك المنظمات غير قادرة على تلبية الاحتياجات تلبية متسقة وبطرق تعزز بعضها البعض. وجرى تسليط الأضواء في كثير من البيانات على احتياجات الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية إلى سياسات متسقة للاقتصاد الكلي، وذلك نظرا لتأثيرها الحاسم على البيئة الاقتصادية الدولية. وإذ أكد كثير من المشاركين على الحاجة إلى مزيد من الاتساق بين السياسات الإنمائية والمالية والتجارية، فقد أشاروا إلى أن الإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية لم يصحبها تدابير مقابلة في البلدان الصناعية لفتح أبواب اقتصاداتها.

''استشراف المستقبل''

٢١ - أشار كثير من المشاركين إلى أن المجتمع الدولي قد هيأ، عند تحضيره لمؤتمر مونتيري، مجالا جديدا للحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتمويل لأغراض التنمية. ولقد كانت الاستفادة من الزخم المتولد في مؤتمر مونتيري أمرا يحظى بالأهمية. وإذ هُيئت الظروف لـ ''المثابرة على العمل'' بفعالية، فقد اضطر جميع أصحاب المصلحة إلى التكفل بحصتهم من المسؤولية عن ترجمة التعهدات إلى أفعال. واضطرت حكومات البلدان المتقدمة النمو والنامية معاً إلى السعي إلى الحصول على دعم الجمهور اللازم لترجمة رؤيتهم الجماعية إلى حقيقة واقعة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي للأمم المتحدة، بمشاركة كاملة وفعالة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إنشاء نظام رصد فعال يشكل محورا لعمليات المتابعة في بيئة قائمة على المشاركة حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة تقييم فعالية مساهمتهم واستعراضها. وينبغي للشراكات فيما بين المنظمات الدولية، لكي تصبح فعالة، أن تقوم على تقسيم واضح للعمل فيما بينها، مما يتيح الاستفادة من ميزاتها المقارنة استفادة تامة في عملية التنفيذ.

القضايا المتكررة في اجتماعات المائدة المستديرة كافة

٢٢ - **توافق آراء مونتيري**. أشارت جميع البيانات في اجتماعات المائدة المستديرة كافة تقريبا إلى توافق الآراء بأنه يقدم نهجا جديدا وسليما ومتسقا للتنمية. ولقد تمكن المؤتمر، والعملية المفضية إلى انعقاده، إلى إشراك المجتمع الدولي ومجموعة من الشركاء الحاسمين في أول مناقشة شاملة حقا بشأن كيفية تمويل التنمية. ولقد تمخض ذلك، وفقا لجهات كثيرة، عن وثيقة تاريخية ونقطة تحول في إنشاء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية.

٢٣ - **الأهداف الإنمائية للألفية**. ركزت بيانات كثيرة في اجتماعات المائدة المستديرة على الأهداف الإنمائية المكرسة في الإعلان بشأن الألفية، ولا سيما، هدف تخفيف حدة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما يعكس توافق آراء واسع الانتشار بأن توافق آراء مونتيري سجل خطوة هامة وكبيرة صوب تحقيق هذه الأهداف. وشدد العديد من المتحدثين على أن التعهدات المكرسة في الإعلان بشأن الألفية تفرض مسؤولية أساسية على الحكومات ''للاستثمار في الناس'' - بما في ذلك الاستثمار في التعليم والصحة والبنى التحتية الاجتماعية الأساسية وبرامج الضمان الاجتماعي - وهي جميعها أمور حيوية للتغلب على الفقر، وتعد كذلك استثمارات مثمرة للغاية في حد ذاتها من أجل النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، جرى التشديد على أن التنفيذ الفعال لتوافق الآراء، ولا سيما إنجاز أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، بمثابة سُبُل حاسمة لتحقيق أهداف الإعلان بشأن الألفية.

٢٤ - **التنفيذ.** حسبما ورد آنفا، هناك رأي واسع الانتشار في جميع اجتماعات المائدة المستديرة تقريبا مفاده أن التنفيذ الفعال لتوافق آراء مونتيري سيشكل مساهمة حاسمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في جميع أرجاء العالم والقضاء على الفقر. ويعد اتباع ''روح مونتيري'' أمرا أساسيا لضمان متابعة نتائج المؤتمر متابعة فعالة. ولا يمكن لشريك واحد، بلد أو مؤسسة، أن يُنجز بمفرده الأمور المطلوبة، ويتعين على كل شريك يضطلع بمسؤولية معينة متابعة الجهود اللازمة. ويجب أيضا ربط عمليات التنمية ربطا فعالا بمتابعة الإعلان بشأن الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة.

٢٥ - **سياسات وممارسات المساعدة الإنمائية الرسمية.** شدد كثير من المشاركين على أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة لتصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي هو أمر حاسم، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا وللبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض. ويلزم أيضا بذل جهود متزايدة في كلا البلدان المانحة والمتلقية لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقتضي المساعدة الإنمائية الفعالة من الجهات المانحة والمتلقية المشاركة في نفس الأهداف، ولا سيما في الالتزام بالقضاء على الفقر وبالتنمية المستدامة. وركز عدد من المشاركين على أنه يمكن تعزيز نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق تحسين تنسيق سياسات وشروط الجهات المانحة؛ وتحرير المعونة؛ وتحسين قدرات البلدان المتلقية على استخدام المعونات استخداما فعالا. وهناك حاجة أيضا إلى تنسيق وتبسيط إجراءات التنفيذ وتقليص تكاليفه. ويمكن أن تؤثر المساعدة الإنمائية الرسمية تأثيرا كبيرا عند استخدمها استخداما سليما وفعالا. وجرى أيضا التشديد على الحاجة إلى زيادة دعم الجمهور للتدفقات الإضافية، عن طريق إشراك وسائط الإعلام كشريك هام.

٢٦ - **الملكية.** تم التشديد بقوة على أهمية السياسات الوطنية ''المحض'' المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما فيها السياسات المتصلة باستراتيجيات تخفيض حدة الفقر على وجه الخصوص. وسلّط كثير من البيانات الأضواء على التضارب الناجم عن الشروط التي تفرضها المؤسسات أو البلدان المانحة وضرورة إبداء الجهات المانحة للمرونة. ويعد تعزيز الحوار والمشاورات فيما بين البلدان المتلقية والجهات المانحة، على أساس إطار تخطيط البلد المتلقي ذاته، هاما لزيادة فعالية سياسات التعاون وتأثير المساعدة الإنمائية إلى أقصى حد.

٢٧ - **المشاركة والشفافية والمساءلة.** تخللت هذه المبادئ الثلاثة المناقشات في كافة اجتماعات المائدة المستديرة تقريبا. وعلى الصعيد الوطني ينبغي رسم السياسات وتصميم البرامج الإنمائية، ولا سيما البرامج الاجتماعية، عن طريق المشاورات المناسبة، بما في ذلك استشارة المواطنين استشارة مباشرة أو عن طريق ممثليهم والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن يشمل الحوار الاجتماعي بشكل فعال جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك القطاع الريفي. وعلى الصعيد الدولي، يلزم تعزيز مشاركة البلدان النامية في رسم السياسات الاقتصادية الدولية وتعزيز فعالية مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية وذلك للتوصل إلى تحقيق نظام حكم أكثر إنصافا.

٢٨ - **الشفافية.** تم الاتفاق على أهمية الشفافية في عمليات كل من المؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص والتعاون فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص على الصعيد الوطني وبينما تُضفي بعض الشركات المتعددة الجنسيات مزيدا من الشفافية على عملياتها في الأسواق الناشئة، فلا يزال يتعين بذل المزيد في هذا المضمار. فالشفافية تحظى بنفس القدر من الأهمية الحاسمة من أجل رسم السياسات واتخاذ المبادرات على الصيد الدولي. ولقد أسهمت العملية المفضية إلى

مونتيري، على أساس الشراكات والحوار وتبادل المعلومات على نطاق واسع فيما بين جميع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة فيها، في الثقة المتبادلة وتحقيق توافق الآراء. وتم التشديد على نطاق واسع على زيادة الشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بالتدفقات المالية وأسواق رأس المال.

٢٩ - **المساءلة المتبادلة**. إن مبدأ المساءلة المتبادلة أمر رئيسي بالنسبة لفعالية وتوسيع نطاق تنفيذ توافق آراء مونتيري. وتواجه الحكومات والمؤسسات تحديا رئيسيا لتحويل هذا المبدأ إلى ممارسة ملموسة على الصعيدين الدولي والوطني. وشدد كثيرون على المساءلة المتبادلة للجهات المانحة والمتلقية للمعونات. وينبغي مساءلة الجهات المتلقية للمعونة من جانب مواطنيها والجهات المانحة فيما يتعلق بالالتزام بالحكم الرشيد والسياسات السليمة. وينبغي أيضا مساءلة الجهات المانحة، بما في ذلك عن جملة أمور منها ما يتعلق بحجم المعونة ونوعيتها وفعاليتها. وينبغي أيضا تركيز التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص على الأداء وأن تصحبه مساءلة متبادلة.

٣٠ - **استثمارات القطاع الخاص والبيئة المحلية**. شدد المشاركون على أنه ينبغي تهيئة بيئة تمكينية لكي يتسنى لاستثمارات القطاع الخاص أداء دورها في التنمية. وتعد حقوق الملكية القائمة فضلا عن الاقتصاد الكلي السليم والسياسات الهيكلية لازمة للاستثمارات الخاصة. وفيما يتعلق بحوافز الاستثمار، فإن التصميم الدقيق أمر حاسم، إذ ينبغي أن تكون الضمانات الرسمية للاستثمار الأجنبي هي الاستثناء لا القاعدة. وكان من المهم للغاية أن يقيم الاستثمار الأجنبي المباشر الروابط المناسبة مع الشركات المحلية للمساعدة في تنشيط الاقتصاد. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقوم بدور حفاز هام لتعزيز الاستثمارات الخاصة عن طريق، جملة أمور منها، دعم تطوير البُنى الأساسية الضرورية. ويحظى تشجيع الاستثمار الخاص بأهمية خاصة في أفريقيا، حيث ينخفض مستوى الاستثمارات المحلية الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجرى التشديد أيضا على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لدعم القدرة على تنظيم المشاريع التجارية ومساعدتها على الاستمرار، ولا سيما في المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، بما فيها المزارع.

٣١ - **البيئة الدولية المواتية**. يقوم توافق آراء مونتيري وتنفيذه على دعامتين أساسيتين هما: الجهود المحلية، بما في ذلك الإصلاحات الضرورية؛ والجهود الدولية لتعزيز بيئة دولية أكثر إنصافا ودعما للتنمية. وتقتضي تهيئة هذه البيئة الدولية تغييرا هاما أو إصلاحات كبيرة في سياسات التجارة والهيكل المالي الدولي وسياسات التعاون الاقتصادية الدولية. ومن المهم في هذا الصدد أن يسفر الاتفاق الوزاري الذي جرى التوصل إليه في مؤتمر قمة منظمة التجارة العالمية بالدوحة عن ''جولة إنمائية'' فعلية؛ وأن تؤدي الإصلاحات الجارية وتلك التي دعا إليها توافق الآراء إلى هيكل مالي دولي أكثر ثباتا ودعما؛ وزيادة تدفقات الموارد على البلدان النامية، وأن تكون سياسات البلدان المؤثرة تأثيرا كبيرا على اقتصاد العالم مناسبة وعادلة. وتحظى مكافحة الفساد أيضا بأبعاد دولية هامة وتقتضي زيادة التعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على مستويات عديدة.

٣٢ - **الوصول إلى الأسواق والإعانات**. أكد المشاركون على الإمكانية الكبيرة لإسهام التجارة في التنمية وتخفيض حدة الفقر في البلدان النامية. وتقوم بلدان نامية كثيرة بمتابعة تحرير الاقتصاد غير أن الحواجز المفروضة على التجارة في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في قطاع الزراعة والمنسوجات، لا تزال قائمة ويجب إزالتها. وشدد الكثير من المتحدثين في المناقشات على التكلفة الهائلة المفروضة على البلدان النامية والمترتبة على الإعانات الزراعية، التي تزداد سنويا أكثر من زيادة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا جبارة لتحرير التجارة في قطاع الزراعة ولتخفيض الإعانات. ويجب الوفاء بالوعود الواردة في إعلان الدوحة الوزاري لتحرير التجارة المجدي من أجل دعم التنمية. غير أن المعوقات المتعلقة بالقدرات قد تشكل عقبة تمنع الكثير من البلدان النامية من جني المكاسب الناجمة عن زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. وكذلك ينبغي للبلدان النامية أن تبني قدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في عمليات المفاوضات التجارية.

٣٣ - **بناء القدرات**. ركزت عدة بيانات على الدور الرئيسي لبناء القدرات. واضطرت منح المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إضفاء الأولوية على بناء القدرات من أجل تحسين إمكانيات المؤسسات والوكالات الإدارية، ولتحسين إمكانية الاستفادة بشكل فعال من التقنيات الجديدة وتعزيز رسم السياسات والتحضير للمفاوضات الدولية، ولا سيما في مجال التجارة. ولقد احتاج كثير من البلدان النامية إلى المساعدة لبناء قدراتها من أجل تحديد برامجها الإنمائية القابلة للاستمرار. ولن يؤدي هذا إلى تعزيز الملكية فحسب، بل سيعمل أيضا على تعزيز إمكانية الاستيعاب في البلدان النامية. وإذ قل دور الدولة كمنتج مباشر وزاد دورها كمعزز للأنشطة الاقتصادية، يلزم تزويد الحكومات بقدرات تنظيمية وإشرافية مؤسسية أقوى، تعد في القطاع المالي من الأمور الحاسمة بالنسبة لتطوير نظام مالي فعال ولتقليل احتمالات وقوع الأزمات. ولا تزال المساعدة الفنية في هذا المجال تحظى بالأولوية.

٣٤ - **إمكانيات تحمل الديون الخارجية**. أكد عدة متكلمين على الحاجة إلى تدابير إضافية لتناول مشكلة الديون الخارجية في بلدان نامية كثيرة. ويعد عبء الديون المتراكمة عقبة أمام إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من البلدان، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وتعتبر خدمة الديون المخفضة أمرا حاسما بالنسبة لقدرات تلك البلدان على تخصيص موارد إضافية لأغراض مكافحة الفقر، مثل الصحة والتعليم. وتمت المطالبة ببذل جهود متواصلة لمتابعة تخفيف ديون البلدان التي تعاني من أعباء ديون غير محتملة. وخلال السنوات الخمس الماضية، شهد المجتمع الدولي سلسلة من المبادرات الهامة لتخفيف أعباء الديون الخارجية، وخاصة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع هذا، جرت الإشارة إلى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود واتباع المزيد من المرونة في تفسير المعايير فيما يتعلق بالأمور التي تشكل القدرة على تحمل الديون، حيث أن البلدان لا تزال تعاني من أزمات خارجية غير متوقعة، مثل الانخفاض الحاد الأخير في أسعار السلع الأساسية والنمو البطيء للاقتصاد العالمي. ويرى بعض المشاركين أنه ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز البحث عن نُهج جديدة لتخفيف الديون ومراجعة معايير القدرة على تحمل الديون. ووجّهت أيضا دعوات إلى وضع مقترحات لمخطط مستقل جديد معني بالديون أو لآليات إعادة الهيكلة.

٣٥ - **النُهج الإقليمية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا**. شُدد على نطاق واسع على المساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها الآليات الاستشارية الإقليمية لتحسين الحكم في العالم. ويمكن تحسين الحكم الديمقراطي في العالم بزيادة استخدام تجمعات البلدان الإقليمية كمنتديات وسيطة لاستحداث مقترحات وبناء توافق الآراء فيما بين الحكومات بشأن المسائل الرئيسية. وينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كاستراتيجية جديدة لتنشيط التنمية في القارة. وينبغي كذلك سد الفجوة بين مستويات التمويل الخارجية والاحتياجات الواردة في الاستراتيجية الجديدة. وبينما تعد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مبادرة أفريقية فإن هناك إقرارا بأن البلدان الأفريقية تحتاج إلى مساعدة مستمرة أثناء عملية التنفيذ.

٣٦ - **الثغرات**. أعرب العديد من المتحدثين في شتى اجتماعات المائدة المستديرة عن أن أوجه القصور لا تزال قائمة في عدد من المجالات الفنية وذلك في الوقت الذي يعد فيه توافق آراء مونتيري إنجازا هاما جدا[٤]. فمثلا شدد بعض المشاركين على أنه لم يعط اهتمام كاف للمسائل الاجتماعية مثل مراعاة المسائل الجنسانية. ورأوا أن توافق آراء مونتيري ينبغي أن يتسم بمزيد من الوضوح عند تناول البرامج الاجتماعية وتمويلها ولا سيما في القطاع الريفي. وجرت الإشارة أيضا إلى أن توافق الآراء لا يشمل مسائل هامة مثل السلع العامة العالمية وتمويلها بجملة أمور منها أشكال جديدة ممكنة من الضرائب. وأُعرب كذلك عن القلق من أن توافق الآراء لم يكن شاملا بالقدر الكافي لكي يغطي المسألة العامة المتعلقة بموارد التمويل الابتكارية، بما في ذلك الأفكار الخاصة بالاستخدامات الجديدة لحقوق السحب الخاصة، و لم ينظر بشكل صريح في المقترحات المتعلقة بهذه الموضوعات التي سبق مناقشتها أثناء العملية التحضيرية. وفيما يتعلق بمسألة الديون، أشار بعض المتكلمين إلى أنه يلزم المطالبة بإلغاء الديون الخارجية للبلدان ذات الدخل المنخفض إلغاء تاما، عوضا عن تكرار السياسات الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، رأى بعض المتحدثين أن المؤتمر لم يتناول بالقدر الكافي تناولا مباشرا الجوانب العامة أو السياسية للفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة، ولا سيما في السياق الراهن للعولمة السريعة التي توجهها الأسواق.

٣٧ - ولاحظ عدد من المتكلمين أن بعض الالتزامات ليست مقيدة بإطار زمني معين، مما سيضعف تنفيذ توافق الآراء. وفي المجال المؤسسي، لم تحدد الترتيبات اللازمة لإجراء الحوار الفعال وتقرير السياسات التعاونية وتنفيذها في بعض المجالات الرئيسية (مثل التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية) تحديدا واضحا. وأشار عدد من المشاركين إلى وجود فجوة أساسية في الإدارة الاقتصادية العالمية ولا يوجد ''منتدى اقتصادي عالمي'' مناسب وفعال. ووفقا لما ذكره البعض فإن إنشاء ''مجلس أمن اقتصادي'' سيمثل خطوة حاسمة لسد الفجوة. ورأى آخرون أن تعزيز الهيئات القائمة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي خوله ميثاق الأمم المتحدة بالفعل سلطات ذات صلة هو أفضل سبيل من الناحية الواقعية والفعالة للمضي قدما في هذا الميدان.

ثالثا - طرائق المتابعة وترتيباتها

٣٨ - يجسد توافق آراء مونتيري ما يمكن أن يطلق عليه حقا ''مواجهة عالمية'' للتحديات التي يمثلها التمويل لأغراض التنمية. فقد أعرب رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى في مدينة مونتيري عن عزمهم على مواجهة هذه التحديات معترفين بأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، يقتضي قيام شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكما ذكر آنفا، ففي زخم الإعداد للمؤتمر وفي مونتيري، هيأ المجتمع الدولي فسحة سياسية جديدة لإجراء حوار بشأن التمويل لأغراض التنمية بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو ما ينبغي مواصلته وتعزيزه في الفترة المقبلة. ومن هذا المنظور، ينبغي اعتبار المؤتمر بداية جديدة للعملية - لا نهاية لها. لذا، من المهم الاستفادة من الزخم المتولد في مونتيري وتهيئة الظروف المناسبة لكفالة التحقيق الفعال لمفهوم ''المثابرة على العمل''، الذي تم اختياره عنوانا للفرع الأخير من توافق الآراء.

٣٩ - تتضمن ''المثابرة على العمل''، كما ورد ذكرها في توافق آراء مونتيري، التزاما كبيرا من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية[٥]. وسيتطلب تنفيذ توافق الآراء تنفيذا فعالاً وترجمة مقتضياته إلى إجراءات ملموسة بذل جهود وطنية ودولية يعزز بعضها بعضا. وقد عهد إلى الأمم المتحدة بدور

رائد في عملية المتابعة. وهذا يؤثر، كما جاء في توافق الآراء ذاته، في الآليات الحكومية الدولية اللازمة وفي هياكل دعم الأمانات الضروري لدعمها.

ألف – تعزيز الآليات الحكومية الدولية

٤٠ – يتوخى الفرع المعنون ''المثابرة على العمل'' في توافق آراء مونتيري اتباع نهج متعدد الأبعاد في المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي. وعلى وجه التحديد، اتفق المؤتمر على تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة المعنية لأصحاب المصالح الآخرين من المؤسسات، وزيادة الاستفادة منه لأغراض متابعة أعمال المؤتمر وتنسيقها[٦].

٤١ – وكما ورد في التقرير الصادر عن جهود متابعة أعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/57/319)، اتخذ عدد من المبادرات بعد آذار/مارس ٢٠٠٢ في مختلف المنتديات الحكومية الدولية لمتابعة نتائج المؤتمر. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، شهد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، لأول مرة، مشاركة منظمة التجارة العالمية وممثلين من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية، وذلك منذ انعقاد مؤتمر مونتيري. وركز الاجتماع على موضوع ''الحوار بشأن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''. وأكد رئيس المجلس، في الموجز الذي قدمه عن الاجتماع (E/2002/67)، أن رسالة واضحة قد انبثقت ومفادها أن الاجتماعات من هذا القبيل ينبغي أن تركز تركيزا موضوعيا في المستقبل على تنفيذ توافق آراء مونتيري. وأشار أيضا في موجزه إلى عدد من الاقتراحات التي تقدم بها مشاركون بشأن تنفيذ الفرع المعنون ''المثابرة على العمل'' في توافق آراء مونتيري، شاملة ما يتعلق بأوجه التفاعل بين ممثلي المجلس والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٤٢ – وفي هذا الصدد، أولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢ اهتماما خاصا لهذا الموضوع واعتمد في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ القرار ٢٠٠٢/٣٤ الذي أضاف مزيدا من التوجيهات بهذا الشأن. وأكد هذا القرار التزاما قويا بكفالة متابعة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر بشكل مناسب ومواصلة إقامة الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية، وسلم أيضا بأن التحدي الرئيسي الماثل في المستقبل هو ترجمة روح توافق أراء مونتيري إلى برنامج تنفيذي عملي. كما شدد مجددا على أهمية أمور شتى منها الاستفادة من الجوانب الإيجابية والدروس المستفادة من مختلف مراحل عملية التمويل لأغراض التنمية ومواءمتها لتناسب المراحل المقبلة.

٤٣ – ويركز قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ على ضرورة كفالة الإعداد الفعال للمداولات الحكومية الدولية المتصلة بمتابعة توافق آراء مونتيري وتنفيذه. فقد أكد هذا القرار، في إشارته إلى الاجتماعات الربيعية التي يعقدها المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، الالتزام بمعالجة مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون المتصلة بمتابعة أعمال المؤتمر، إضافة إلى المسائل العامة التي تهم الجميع ودعا إلى وضع جدول أعمال مركز ومعد جيدا لاجتماع يستهدف دفع عجلة التنفيذ، فضلا عن دراسة اتخاذ خطوات أخرى من جانب أصحاب المصالح للمضي بعملية مونتيري قدماً. وسوف يكون تحديد المواضيع التي ينبغي دمجها في جدول أعمال هذه اللقاءات الربيعية، في وقت مبكر، أساسيا لكفالة عملية إعداد ناجحة، بما في ذلك توفير الوثائق المشار إليها في الفقرة الفرعية ٤ (ج) من القرار. وينبغي تحديد المواضيع الفنية، التي ينبغي أن تعكس النهج الشمولي لعملية تمويل التنمية، في وقت مبكر قدر

الإمكان، لتيسير أوجه التفاعل المثمرة بين أصحاب المصالح المؤسسيين في جميع جوانب الأعمال التحضيرية.

٤٤ - وعلى نفس المنوال، تنطبق هذه الاعتبارات على الحوار الرفيع المستوى، المشار إليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤، الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من خلال الشراكة، والذي سيقدم عنه تقرير مستقل إلى الجمعية العامة استنادا إلى التعليقات والمقترحات التي وردت من الدول الأعضاء بشأن الموضوع (A/57/388). وكما ورد في ذلك التقرير، فإن الاتفاق في الوقت المناسب على الشكل الذي يتخذه الحوار هام جدا. وما يشغل البال في هذا الإطار هو الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية نتائج الاجتماعات المقبلة وتوجها صوب تحقيق النتائج.

باء - كفالة دعم فعال من الأمانات

٤٥ - طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في الفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري، أن ''يؤمِّن، بالتعاون مع أمانات المؤسسات الرئيسية من أصحاب المصالح، وبالإفادة الكاملة من آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة - متابعة مستمرة في منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات وللالتزامات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر وأن يكفل لها دعما من الأمانات فعالا. وسيبنى هذا الدعم على أساس الطرائق الابتكارية القائمة على المشاركة وعلى ما يتصل بذلك من ترتيبات للتنسيق تستخدم في أعمال التحضير للمؤتمر''. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ توافق آراء مونتيري وطلبت إلى الأمين العام أن يسرد في هذا التقرير ''التدابير المتخذة وكذلك مقترحاته من أجل كفالة تقديم دعم فعال من الأمانات للمؤتمر، عملا بالفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري''.

٤٦ - وبالفعل، كانت الترتيبات المتخذة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أثناء المراحل التحضيرية للمؤتمر، لتوفير الدعم من الأمانات، من خلال أمانة تنسيق تمويل التنمية، تهدف إلى زيادة المشاركة وتعبئة الموارد إلى أقصى حد لا من فروع الإدارة المعنية فقط ولكن أيضا من كيانات المنظمة والوكالات المعنية الأخرى، وعلى الأخص مؤسسات بريتون وودز، ومن منظمة التجارة العالمية والوكالات القطاعية أيضا. ولذلك، فعلاوة على تعيين موظفين من داخل الإدارة وانتداب موظفين آخرين، في مختلف مراحل العملية التحضيرية، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اتبعت طرائق ابتكارية للتعاون فيما بين الأمانات، تشمل تعيين ''منظمين للمهام''؛ وزيادة الاستعانة بأفرقة عاملة لفترات زمنية محددة من أجل تحليل قضايا موضوعية مختلفة تندرج ضمن نطاق المؤتمر؛ وضمان تواصل مستمر بين الخبراء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء.

٤٧ - وقد أسهمت هذه الطرائق الابتكارية للتعاون فيما بين الوكالات إسهاما كبيرا في إثراء التقرير الموضوعي الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر (A/AC.257/12) وميزت جميع المراحل اللاحقة في العملية التحضيرية. وتوجت خلال المؤتمر نفسه بمشاركة رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية واللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية كمشاركين في رئاسة اجتماعات الموائد المستديرة المعقودة على صعيدي الوزراء ومؤتمر القمة، وبمساهمة نشطة من كبار الموظفين من كيانات عالمية وإقليمية في مداولات المؤتمر الفعلية.

٤٨ - وتمشيا مع أحكام توافق آراء مونتيري ذات الصلة، يتوخى جعل الترتيبات المتعلقة بالأمانات المتخذة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم متابعة أعمال المؤتمر

تستند إلى هذه الخبرة، وتقوم على منوال الطرائق المتبعة خلال المراحل التحضيرية؛ وتنطوي على مشاركة واسعة وتعاون وثيق فيما بين الوكالات. وسيقع مركز الأمانة المعنية داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لزيادة فرص التعاون والتفاعل إلى أقصى حد داخل الإدارة ومع الوكالات والبرامج الأخرى. وستضم موظفين أساسيين قليلين استنادا إلى القدرات المتاحة بالإدارة لمعالجة العلاقة بين التمويل والتنمية، يكملون بموظفين منتدبين من الوكالات ويعتمدون طرائق التعاون المتواصل فيما بين الوكالات، بما في ذلك الطرائق المتاحة من خلال آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين. وليس من شأن تطبيق نهج مواضيعي ''أفقي'' على دعم الأمانات، بدل إنشاء هيكل إضافي ''عمودي''، أن يتمشى مع أحكام توافق الآراء المتعلقة بدعم الأمانات فحسب، بل من شأنه أيضا أن يعكس جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر ويسهم على أفضل وجه في الدفع بنتائجه الشمولية. كما أن ذلك سيتمشى مع النهج الشاملة لعدة قطاعات التي ينتهجها الأمين العام في استعراضه الحالي لتعزيز المنظمة ومع التركيز الذي جرى في المداولات الأخيرة والحالية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على كفالة متابعة منسقة ومتكاملة للمؤتمرات. وينبغي أن يهدف دعم الأمانات إلى الدفع بهذه المتابعة المتكاملة، مع النهوض في الوقت ذاته بعملية تمويل التنمية باعتبارها عملية هامة حقا. وينبغي أن يكون الهدف المتوخى، لدى التركيز على كفالة متابعة مستمرة لتوافق آراء مونتيري في منظومة الأمم المتحدة وعلى مستوى المجتمع الدولي ككل، هو المساعدة على ''إقامة جسور'' ''بين منظمات ومبادرات التنمية والمال والتجارة''، كما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ وعلى كفالة إجراء متابعة للعملية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية ترمي إلى كفالة توافر الموارد المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، ولا سيما تلك المكرسة في الإعلان بشأن الألفية.

٤٩ - وفيما يلي مهام محددة ينبغي أن تضطلع بها الأمانة:

(أ) العمل كجهة تنسيق لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري ورصده فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية ككل، بما في ذلك كفالة التعاون والتفاعل اللازمين بين أصحاب المصالح الرئيسية من المؤسسات، واللجان الإقليمية ومصارف التنمية، وكذا مع سائر الهيئات المعنية؛

(ب) والمساعدة في رصد تنفيذ الجوانب المتعلقة بالتمويل في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما الإعلان بشأن الألفية، والتشجيع على إقامة الصلات اللازمة فيما بينها حول محور العلاقة بين التمويل والتنمية؛

(ج) وتنسيق دعم الأمانات الفني المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية الموكل إليها متابعة تمويل التنمية، بما في ذلك '١' الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ '٢' والحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة. وسيشمل هذا مسؤولية جمع أي تقارير ووثائق أخرى مناظرة تعدها أصحاب المصلحة المتعددين؛

(د) ودعم أنشطة المتابعة التي يقوم بها أصحاب المصلحة من غير المؤسسات المشاركة في عملية تمويل التنمية (المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية) وسائر العمليات والأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والإنمائي التي تقوم بها الأمم المتحدة، وتيسيرها وإبقاؤها قيد الاستعراض؛

(هـ) ومتابعة، عن كثب، المناقشات والسياسات والأنشطة الجارية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي

والإنمائي في منتديات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات والمساهمة فيها، حسب الاقتضاء؛

(و) وإبقاء الإجراءات المتخذة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات والالتزامات المتعهد بها في مؤتمر مونتيري وكذا التعاون المالي والاقتصادي الدولي بوجه عام قيد الاستعراض ودعمها، حسب الاقتضاء؛

(ز) ضمان مشاركة ''وزارات متعددة'' (الخارجية، والمالية والتجارة) وكفالة تعاونها باستمرار مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تشجيع بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في القضايا المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية؛

٥٠ - ويجري حاليا استعراض سبل ترجمة هذه النهج الهادفة إلى توفير دعم الأمانات لمتابعة أعمال مؤتمر مونتيري إلى ترتيبات تنظيمية محددة في إطار مبادرات إصلاحية أوسع ينظر فيها الأمين العام لتعزيز المنظمة، وستقدم إلى الجمعية العامة في هذا السياق.

رابعا - توصية

٥١ - قد تود الجمعية العامة توفير مزيد من التوجيهات لكفالة متابعة فعالة ومستمرة لأعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فيما يتعلق بكل من العملية الحكومية الدولية ودعم الأمانات، في ضوء النهج الموجزة في هذا التقرير.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/55/28)، الفقرة ٤٤، التي تتضمن المقرر ١/١، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.02.11.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الخامس، الفرع جيم.

(٤) أثار بعض المشاركين مسائل متصلة بشكل اجتماعات المائدة المستديرة ذاتها. وأشاروا إلى أنه من المستصوب إدخال بعض التغيير عليها في المستقبل. وذكروا بأن التفاعل لم يتحقق فيما بين المشاركين إلا جزئيا في بعض اجتماعات المائدة المستديرة. فلقد أعد بعض المشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة بيانات ترمي، رغم إيجازها، إلى تبادل أنشط للآراء. وأحيانا لم تلق الأفكار الهامة والمبادرات الجديدة والمقترحات الملموسة التي طرحها بعض المشاركين صدى - بالموافقة أو الاعتراض - لدى غيرهم من المشاركين أثناء الاجتماع. وذُكر أيضا أن العدد الكبير من المشاركين في كل اجتماع للمائدة المستديرة، لم يُفسح إلا القليل من الوقت، أحيانا، لإجراء حوار سلس.

(٥) أكد الأمين العام في البيان الذي أدلى به خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في مونتيري أهمية التنفيذ والمثابرة على العمل إذ قال: ''إن توافق آراء مونتيري ليس وثيقة ضعيفة، كما زعم البعض. ولكنها ستكون ضعيفة إذا لم ننفذها. ولكننا إذا أصبحنا على مستوى الوعود التي تحويها وظللنا نعكف عليها معاً، فمن الممكن أن تكون إيذانا بنقطة تحول حقيقية في حياة فقراء الناس في العالم أجمع''.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.02.11.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٦٩.